● أخبار قصيرة

الأميركيون يتوقعون ارتفاع الأسعار قريباً

تشير استطلاعات الرأي الحديثة إلى مخاوف واسعة بين المواطنين الأمريكيين بشأن تأثير السياسات الجمركية الجديدة على الاقتصاد. وفقاً لدراسة أجريت مؤخراً، أعرب غالبية المستجيبين عن توقعاتهم بارتفاع الأسعار في المستقبل القريب.

وكشف الاستطلاع الذي أجري بالشراكة بين "سي بي إس نيوز" ومؤسسة YouGov أن حوالي ثلاثة من كل أربعة أمريكيين (٧٥٪) يتوقعون زيادة في أسعار السلع على المدى القصير بعد قرارات الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة على الواردات. في المقابل، توقع ٢٠٪ استقرار الأسعار دون تغيير، بينما رأى ٥٪ فقط إمكانية انخفاضها.

وعند النظر للمستقبل البعيد، أشار نحو نصف المشاركين (٤٨٪) إلى احتمالية استمرار ارتفاع تكاليف السلع في الأسواق الأمريكية. كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن قرابة ثلثي المواطنين يتنبأون بتراجع الوضع الاقتصادي العام.

تركيا تستضيف اجتماعاً دولياً حول أمن البحر الأسود

أفادت وزارة الدفاع التركية أنها ستنظم لقاءً عسكرياً دولياً يومي ١٥ و١٦ أبريل الجاري في مقر القوات البحرية، للتباحث في قضايا أمن البحر الأسود في ظل احتمالية التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا.

وسيشارك في الاجتماع مسؤولون عسكريون من تركيا وعدة دول أخرى لم يتم الكشف عن هويتها بعد، حيث سيناقشون الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة البحر الأسود.

يأتي هذا اللقاء بعد شهر من المحادثة الهاتفية التي جرت بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، والتي أبدى خلالها بوتين تقديره للتقدم المحرز في الحوار مع الولايات المتحدة بشأن إيجاد تسوية سلمية للصراع في أوكرانيا.

أوزبكستان تعرض تطوير القطاع الزراعي في أفغانستان

التقى "إبراهيم عبد الرحمنوف" وزير الزراعة الأوزبكي مع "عطاء الله عمري" وزير الزراعة والري والثروة الحيوانية في حكومة طالبان، في العاصمة طشقند، حيث أكد على استعداد بلاده لتحسين الممارسات الزراعية في أفغانستان، بما في ذلك أنظمة الري.

وذكرت وسائل الإعلام الأفغانية أن هذا اللقاء كان مخصصاً لبحث التعاون الثنائي وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال الزراعة. وأعلنت وزارة الزراعة الأوزبكية في بيان لها أنه تم طرح ومناقشة العديد من المقترحات للتعاون خلال هذا الاجتماع. كما أكدت أوزبكستان استعدادها للتدريب وتطوير مهارات المتخصصين الأفغان في القطاع الزراعي.

مع اعتماد بروكسل على باكو في مجال الطاقة

تحديات وآفاق استمرار تدفق الغاز من جمهورية أذربيجان إلى أوروبا

الوفاق/ في عالم اليوم المتغير باستمرار، تتشكل الخريطة الجيوسياسية للطاقة وفقاً للأحداث والتحولات العالمية. وقد أصبحت جمهورية أذربيجان لاعباً مهماً في سوق الطاقة الأوروبية، خاصةً بعد الأزمات التي دفعت الاتحاد الأوروبي للبحث عن بدائل موثوقة لإمدادات الطاقة الروسية. وتنامت العلاقات بين أذربيجان والاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي، إلا أنه هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه الشراكة الاستراتيجية.

شراكة استراتيجية

بعد قطع العلاقات الجيوسياسية مع روسيا، اتجه الاتحاد الأوروبي فوراً للبحث عن مصادر طاقة موثوقة ومتنوعة. ومنذ عام ٢٠٢٢، تقوم جمهورية أذربيجان بزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا بشكل مستمر.

وفقاً لمعلومات شركة سوكار (SOCAR)، بلغت صادرات الغاز الأذربيجاني إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٤ حوالي ١٢,٨ مليار متر مكعب، بزيادة قدرها ٢٦٪ عن عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم ١٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٥، خاصة مع زيادة الطلب من دول مثل إيطاليا واليونان وبلغاريا ورومانيا والمجر.

يلعب ممر الغاز الجنوبي (SGC) دوراً حاسماً في هذا السياق. يضم هذا النظام خط أنابيب القوقاز الجنوبي (SCP)، وخط أنابيب عبر الأناضول (TANAP)، وخط أنابيب عبر الأدرياتيكي (TAP). تبلغ القدرة الإجمالية لنقل الغاز عبر هذه الشرايين حوالي ١٦ مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا (TAP)، و١٦ مليار متر مكعب إضافية لتركيا والتصدير (TANAP). ويعمل خط TAP اليوم بكامل طاقته الاستيعابية المخططة.

تحدي توسيع البنية التحتية

منذ يوليو ٢٠٢٢، دخلت مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أذربيجان حيز التنفيذ. ووفقاً لهذه الوثيقة، يجب أن تصل إمدادات الغاز إلى ٢٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٧، لكن تحقيق هذا الهدف مستحيل دون توسيع خطي TANAP و TAP. وحسب حسابات اتحاد TANAP، يلزم استثمار ما لا يقل عن ٦,٥ مليار دولار لزيادة قدرة النقل إلى ٣٢ مليار متر مكعب. ولم يؤكد الاتحاد الأوروبي رسمياً حتى الآن مشاركته في تمويل مشاريع التحديث هذه.

يتزايد الطلب على الغاز الأذربيجاني، لكن الاستثمارات اللازمة لتوسيع البنية التحتية لا تجذب التمويل الكافي

تناقضات سياسة الطاقة الأوروبية

تتوقع الاستراتيجية المناخية للاتحاد الأوروبي، التي تم ترسيخها من خلال "الاتفاق الأخضر" (Green Deal)، تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وفي عام ٢٠٢٤، خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من ٦٠ مليار يورو لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، منها ١٤ مليار يورو للبنية التحتية للهيدروجين. ولكن رغم ضخامة الأهداف، تظهر الحقائق واقعاً مختلفاً: في عام ٢٠٢٣، شكل الغاز الطبيعي ٢٣,٧٪ من ميزان الطاقة الأوروبي، وفي الأشهر الباردة تجاوزت هذه النسبة ٣٠٪.

علاوة على ذلك، لم يتم تعويض الامتناع عن استخدام الغاز الروسي (١٥٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١ مقابل أقل من ٤٠ مليار في عام ٢٠٢٣) بالمصادر المحلية أو الطاقات المتجددة. أدى ذلك إلى زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) والاهتمام بخطوط الأنابيب البديلة. وتظل جمهورية أذربيجان أحد الخيارات الرئيسية في هذا المجال إلى جانب الجزائر وقطر. لكن البيروقراطية الأوروبية من جهة تدعم "التحول الأخضر"، ومن جهة أخرى تواصل الاعتماد الاقتصادي على الغاز "التقليدي".

فجوة الاستثمار

يتزايد الطلب على الغاز الأذربيجاني، لكن الاستثمارات اللازمة لتوسيع البنية التحتية لا تجذب التمويل الكافي. تعلن سوكار وشركاء ممر الغاز الجنوبي أنه لتوسيع TAP و TANAP بحلول عام ٢٠٢٧، هناك حاجة لاستثمارات إضافية لا تقل عن ٩ مليارات دولار. ووفقاً لتقرير "تقدم منصة الطاقة" للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠٢٤، من إجمالي ميزانية الطاقة البالغة ٣٥٦ مليار يورو، تم تخصيص ٢,١٪ فقط لمشاريع البنية التحتية للغاز. هذا يخلق نموذجاً غير متكافئ: باكو تتحمل وحدها المخاطر السياسية والاقتصادية والبنيوية، بينما لا تشارك أوروبا في إنشاء آليات ضمان. هذا النهج غير مستدام. وقد أعلنت جمهورية أذربيجان صراحة أنه في حال عدم تقاسم مسؤولية الشراكة، لن تزداد إمدادات الغاز.

ادعاء أخضر

في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، تواصل بروكسل الترويج للحياد المناخي والتحول إلى الهيدروجين، لكن بيانات Platts تظهر أنه في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، استورد الاتحاد الأوروبي أكثر من ٨٠ مليار متر مكعب من الغاز من دول غير أعضاء (أذربيجان، النرويج، الجزائر، الولايات المتحدة، قطر). على هذه الخلفية، يبدو خطاب "التحول الأخضر" رسمياً وتزيينياً. كما تواصل شركات الطاقة الأوروبية الرائدة (ENI، OMV، DEPA، Snam وغيرها) توقيع عقود طويلة الأجل لتوريد الغاز الطبيعي. وهذا يثبت أن السوق تُدار بقواعد الطلب واللوجستيات.

البنية التحتية لممر الغاز الجنوبي

ممر الغاز الجنوبي (SGC) هو بنية تحتية بطول أكثر من ٣٥٠٠ كيلومتر من حقل "شاه دنيز" الأذربيجاني إلى جنوب إيطاليا، ويشمل خطوط أنابيب SCP (بقدرة ٢٥ مليار متر مكعب)، وTANAP (بقدرة أولية ١٦ مليار متر مكعب، وإمكانية تصل إلى ٣١ مليار متر مكعب)، وTAP (بقدرة حالية ١٠-١١ مليار متر مكعب، ومخطط لها ٢٠ مليار متر مكعب بحلول ٢٠٢٧). وفي عام ٢٠٢٤، صدّر TAP ١١,٤ مليار متر مكعب من الغاز، لكن في عام ٢٠٢٥، وصلت البنية التحتية لممر الغاز الجنوبي إلى مستوى الحمل الحرج. وإذا لم يبدأ توسيع TANAP وTAP بحلول عام ٢٠٢٦، فلن يتحقق هدف الاتحاد الأوروبي بزيادة إمدادات الغاز الأذربيجاني إلى ٢٠ مليار متر مكعب.

مطالبة بضمانات قانونية

في عام ٢٠٢٥، كانت إحدى الحجج الرئيسية لجمهورية أذربيجان هي المطالبة بضمانات قانونية من الاتحاد الأوروبي (عقود طويلة الأجل، اتفاقيات استثمار، تأمين المخاطر الحكومية) والتي لا تتوفر حالياً.

تقترح سوكار ثلاثة نماذج للمشاركة: استثمار مشترك من الشركات والمؤسسات الأوروبية في توسيع TANAP وTAP.

آليات مشتركة لتقاسم المخاطر في المراحل الأولية والوسطى.

ضمان عقود شراء الحد الأدنى من حجم الغاز (١٠ سنوات) وإمكانية التوجيه إلى أسواق بديلة.

حالياً، أظهرت إيطاليا وبلغاريا فقط استعداداً سياسياً للعقود متوسطة الأجل، بينما يفضل الآخرون نماذج قصيرة الأجل.

تحدي الموارد

تكفي احتياطيات جمهورية أذربيجان الحالية (شاه دنيز II، أميد/بابك) حتى عام ٢٠٢٨، لكن زيادة الصادرات تتطلب موارد جديدة من كتل مثل أبشرون، شفق-أسمان، ناخشيفان، قوشيداش وقره باغ، والتي يتطلب تطويرها مليارات الدولارات من الاستثمارات (ما لا يقل عن ١٠-١٢ مليار دولار في قطاع المنبع حتى ٢٠٢٧). وبدون مشاركة أوروبية، ستضطر جمهورية أذربيجان إلى الحد من صادراتها.

خلافات أوروبية حول تمويل منظومة الدفاع المشترك

ذكرت صحيفة هاندلزبلات الألمانية في تقرير: أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غالباً ما أكدت على هدفها الرئيس المتمثل في إنشاء سوق دفاعية أوروبية داخلية لخفض تكاليف التوريدات وجعل الجيوش الوطنية السبعة والعشرين متوافقة مع بعضها البعض. ومع ذلك، لاتزال طريقة تحقيق ذلك مثار جدل بينهم، وهذا ما اتضح في اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي الذي عُقد يوم (السبت) في وارسو.

كلفت بولندا، بصفتها الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، مركز الأبحاث "بروغل" الذي يتخذ من بروكسل مقراً له، بإعداد أساس للنقاش حول التمويل المشترك للأسلحة. وقد أثار اقتراح اقتصادي المركز بإنشاء آلية دفاعية أوروبية (EDM) ردود فعل متباينة من الوزراء الأوروبيين.

وقال أندريه دومانسكي، وزير المالية البولندي: "نعتقد أن الدفاع سلعة أوروبية مشتركة، وبالتالي تتطلب استجابة أوروبية مشتركة. اتفق معظم الوزراء على ضرورة وجود أدوات مالية أوروبية إضافية".

ومع ذلك، دعا بعض المشاركين، بمن فيهم "يورغ كوكيس"، وزير المالية الفيدرالي الألماني، إلى مناقشة كيفية استخدام الموارد الحالية بشكل أكثر فعالية أولاً.

وفقاً لمقال بروغل، يجب أن تعمل آلية الدفاع الأوروبية كـ "وكالة توريدات مشتركة". ستقوم هذه المؤسسة الأوروبية الجديدة بشراء أنظمة أسلحة استراتيجية مثل الأقمار الصناعية للتجسس أو الصواريخ الدقيقة بشكل مركزي، وتوفرها للحكومات مقابل رسوم استخدام.

يعتقد خبراء هذه الوكالة أن هذا سيخفف العبء على ميزانيات الدفاع الوطنية، وفي الوقت نفسه سينهي التفضيلات الوطنية في شراء الأسلحة. وبرأيهم، هذا سيضمن أيضاً وصول جميع الدول الأعضاء إلى القدرات العسكرية الحيوية التي قدمتها الولايات المتحدة سابقاً.

من المقرر إنشاء آلية الدفاع الأوروبية خارج هياكل الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة حكومية دولية، على غرار صندوق الإنقاذ الأوروبي ESM. ولن تُجبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المحايدة عسكرياً، مثل النمسا، على المشاركة في هذه الخطة، لكن يمكن للدول المهتمة من خارج الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا المشاركة.

لتمويل هذا المشروع، يجب على الأعضاء توفير رأس مال أسهمهم لآلية الدفاع الأوروبية. يمكن استخدام هذا المبلغ كضمان للحصول على قروض يمكن استخدامها لمشاريع الأسلحة المشتركة.

ومع ذلك، لدى العديد من دول الاتحاد الأوروبي مخاوف بشأن هذا الأمر، وتعتقد أن مثل هذه الوكالة الأوروبية للأسلحة ستضعف المسؤولية الوطنية عن الدفاع. وبينما يشير اقتصاديو بروغل إلى زيادة الكفاءة من خلال الشراء المشترك، يرى السياسيون في هذه الدول الأوروبية فقداناً لسيطرتهم على هذه المسألة.

في ظل مثل هذه الخطة، سيتعين على الحكومات أيضاً زيادة رأس مال أسهمها، وهذه الفكرة ليست محبوبة بشكل خاص بين المشاركين الأكبر. وقد ذكّر المشاركون أن إنشاء هيئة جديدة أمر معقد، وأن الاستخدام الأكبر للمؤسسات المثبتة مثل بنك الاستثمار الأوروبي للتمويل الدفاعي أكثر منطقية.

كما قال إريك لومبارد، وزير المالية الفرنسي، إنه إذا كانت مثل هذه الآلية تعني المزيد من الديون، فإن باريس لا يمكنها قبولها لأنه يجب خفض عجز الميزانية الحكومية. وأضاف: "ومع ذلك، فإن مناقشة المبادرات مهمة، ومن الواضح أن التحرك نحو دفاع أوروبي أكثر تكاملاً يقلل من تكاليف الدفاع لأننا ندعم بعضنا البعض."

في الوقت الحالي، يريد الوزراء الأوروبيون الاكتفاء بالتنفيذ السريع لصندوق أسلحة الاتحاد الأوروبي SAFE الذي اقترحته المفوضية الأوروبية.

وقال دومانسكي إن الصندوق البالغ ١٥٠ مليار يورو، المخصص لتقديم قروض رخيصة للدول الأعضاء، هو الأولوية الرئيسية. ومع ذلك، يعتقد النقاد أن هذه الأداة ليست كبيرة بما يكفي لتطوير صناعة الأسلحة الأوروبية بشكل كبير.

واقترح كارلوس كويربو، وزير المالية الإسباني، صندوقاً دفاعياً أكبر يقدم ليس فقط قروضاً، بل أيضاً منحاً لدول أوروبا الشرقية. وبرأيه، يمكن تمويل هذا الصندوق من خلال مزيج من المساهمات الوطنية للأعضاء، والديون الجديدة للاتحاد الأوروبي، والأصول المجمدة للبنك المركزي الروسي. ومع ذلك، قوبل هذا الاقتراح أيضاً بتشكيك بين الوزراء.

خفضت المفوضية الأوروبية مؤخراً قواعد ديون الاتحاد الأوروبي كجزء من جهودها لتعزيز التسلح، للسماح للدول الأعضاء باقتراض المزيد للدفاع. وقال فالديس دومبروفسكيس، المفوض الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، إن الحكومات المعنية يجب أن تطلب تفعيل بند الخروج الوطني الخاص بها بحلول نهاية الشهر.

يريد الاتحاد الأوروبي أيضاً تعزيز عملية تحسين أسلحته بشكل كبير استجابةً للتغيرات في موقف الولايات المتحدة من سياسة أوكرانيا خلال رئاسة دونالد ترامب. وكانت كيفية تمويل هذه المسألة جزءاً من مناقشات اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في وارسو.